



كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاد المال والأعمال

أثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن.
(٢٠١٧-٢٠٠٠)

**Impact of Commodity Imports on Industrial Output in
Jordan.**

(2000-2017)

إعداد

محمد عجاج فهد سبع
الرقم الجامعي ١٧٢٠٥٠٧٠١٥

إشراف:

أ.د. تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اقتصاد المال والأعمال.

٢٠١٩

تفويض

أنا محمد عجاج فهد سبع، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٩ / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: محمد عجاج فهد سبع الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥٠٧٠١٥

التخصص: إقتصاد المال والأعمال الكلية: الإقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية

المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي

بعنوان:

أثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن.

(٢٠٠٠-٢٠١٧)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح

العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب

أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على

ما تقدم فأنتني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس

العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب

شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو

الطعن، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب التاريخ: / / ٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

توقفت هذه الرسالة:

أثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن.

(2017-2000)

Impact of Commodity Imports on Industrial Output in Jordan.

(2000-2017)

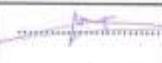
وأجيزت بتاريخ: 10 / 4 / 2019 م

إعداد

محمد عجاج فهد سبيع

إشراف:

أ.د. تركي مجرم الفواز

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور تركي مجرم الفواز مشرفاً ورئيساً
	الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد أحمد البطينة عضواً
	الدكتور علي مصطفى عبدالله القضاة عضواً
	الأستاذ الدكتور بسام علي الدسيت عضواً خارجياً

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من أدين لهما بفضل كبير لا يقدر بثمن، إلى من استقيت من بحور عطائها علمنا وأدبا وفضلا إلى التي بدعائها اهتديت إلى معلمتي الغالية أمي، وإلى قدوتي وسندي في الحياة أبي العزيز أطال الله في عمرهما وحفظهما.

إلى من ساندتني وخطت معي الخطوات وسهلت لي الصعاب وشاركتني عناء البحث؛ إلى نبع العطاء ورمز ألوفاء، زوجتي ورفيقة دربي أسأل الله أن يجزيها خير الجزاء على صبرها وتحملها.

إلى أبنائي الذين قاسمتهم هذه الرسالة طفولتهم؛ وحرمانهم من بعض حقهم في وقت أبيهم.

إلى أساتذتي وأخوتي وأصدقائي الذين غمروني بالحب والنصيحة والتوجيه.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد , سائلا الله العلي القدير أن ينفع به وصى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الشكر والتقدير

الحمد والشكر والثناء لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والرسل محمد بن عبدالله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

لا يسعني في هذه السطور واللحظات الأخيرة إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى معلمي وأستاذي وقدوتي الأستاذ الدكتور (تركي مجرم الفوز) المشرف على هذه الرسالة وعلى كرم أخلاقه وحسن معاملته وطيب قلبه وسعة صدره.

وأقدم بالشكر والتقدير والاحترام للجنة المشرفة على رسالتي لكل من الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد أحمد البطاينة والدكتور علي مصطفى عبدالله القضاة والاستاذ الدكتور بسام علي الدسيت ولي الفخر إن تكون أسمائهم من ضمن لجنة التحكيم على رسالتي هذه. فشكرا لكم أساتذتي ومعلميني ولكم مني كل الاحترام والتقدير.

ويسرني أيضا أن أتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي الكرام كافة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاد المال والأعمال في جامعة آل البيت، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تشجيعي ومساندتي لإنجاز هذا الجهد. وفي النهاية أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى رئاسة الجامعة والعاملين فيها وأخص بالذكر عمادة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية وكافة العاملين في جامعة آل البيت على حسن المعاملة وعلى جهودهم الكبيرة في رعاية طلاب العلم.

وأقدم بالشكر الجزيل إلى مجتمع الدراسة الذين ساعدوني وقدموا لي كافة التسهيلات في إتمام هذه الرسالة جزاهم الله مني خير الجزاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المحتويات

ز	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	ملخص
ك	Abstract
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
١	١-١ المقدمة:
٢	٢-١ مشكلة الدراسة:
٣	٣-١ أسئلة الدراسة:
٤	٤-١ فرضيات الدراسة:
٥	٦-١ أهمية الدراسة:
٥	٧-١ أهداف الدراسة:
٦	٨-١ منهجية الدراسة:
٦	٩-١ نموذج الدراسة:
٧	١٠-١ التعريفات الاصطلاحية
٨	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
٨	١-٢ المبحث الأول: الواردات السلعية
١٥	٢-٢ المبحث الثاني: الناتج الصناعي
٢٢	٣-٢ المبحث الثالث: الدراسات السابقة
٣٤	الفصل الثالث منهجية الدراسة والتحليل القياسي
٣٥	١-٣ الإحصاءات الوصفية:

٣٦	٢-٣ اختبار فرضيات الدراسة:.....
٣٦	٣-٣ معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.....
٣٨	٤-٣ اختبار ديكي فيلر Dickey-Fuller اختبار جذر الوحدة:.....
٤٢	٥-٣ نتائج تقدير النموذج القياسي.....
٤٥	الفصل الرابع ملخص النتائج ومناقشتها.....
٤٥	١-٤ ملخص النتائج ومناقشتها.....
٤٩	٢-٤ التوصيات.....
٥٠	المراجع.....
٥٠	المراجع العربية:.....
٥٢	المراجع الأجنبية:.....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١-	الهيكل السلعي للواردات العربية بالفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢	١٦
٢-	الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة	٣٥
٣-	مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	٣٧
٤-	اختبار جذور الوحدة الناتج الصناعي مقاسا بصناعة القيمة المضافة (% الناتج المحلي)	٣٨
٥-	اختبار جذور الوحدة الواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (% واردات المصنوعات)	٣٩
٦-	اختبار جذور الوحدة إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% إجمالي الناتج المحلي)	٤٠
٧-	اختبار جذور الوحدة نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	٤١
٨-	نتائج تقدير النموذج القياسي بين متغيرات الدراسة	٤٢

أثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن.

(٢٠١٧-٢٠٠٠)

إعداد: محمد عجاج فهد سبع

إشراف: أ.د. تركي مجرم الفواز

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن في الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠) وكذلك التعرف على أثرها من ناحية الاستهلاك النهائي والناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٧) .

أتم استخدام الأسلوب القياسي للإحصاء وذلك عن طريق اختبار (ديكي - فولر) ومعاملات الارتباط والانحدار المتعدد، بعد جمع البيانات بواسطة التقارير السنوية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في فترة الدراسة.

واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات الدراسة (ديكي - فولر) ان متغيرات الدراسة كانت غير مستقرة، كما تشير نتائج الدراسة انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للنتائج رأس المال الثابت على الناتج الصناعي في الأردن في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٧)

**Impact of Commodity Imports on Industrial Output in Jordan.
(2000-2017)**

Prepared by: Mohammed Ajaj Fahd Saba

Prof Supervision: Torki Al Fawwaz

Abstract

This study aimed at identifying the impact of commodity imports on the industrial sector in Jordan in the period 2000-2017, as well as its impact on final consumption and GDP in the period 2000-2017.

The Econometric Analysis was used by means of Dickey-Fuller test, correlation and multiple regression coefficients, after the data were collected by the financial reports issued by the Jordanian statistical Department during the study period.

The results of the study showed that the results of the tests for the variables of the study (Dickey-Fuller) that the study variables were not stability, and the results of the study that there is no statistically significant impact of the results fixed capital on the industrial sector in Jordan in the period (2000-2017)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

تسعى الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى تفعيل إدارة القطاع الصناعي بطريقة فاعلة، كما أن هذا القطاع يقع تحت ضغوطات مختلفة، داخلية منها وخارجية، وقد كان سعي الدول النامية إلى تدخل حكوماتها في تنشيط هذا القطاع، تكملة لاستقلالها الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي، وزاد هذا من نسبة مشاركتها للنشاط الاقتصادي. وتعود أهمية القطاع الصناعي إلى دوره كعامل محفز لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود وذلك بتوفير البيئة الحاضنة للمشاريع الداعمة للاقتصاد الكلي والجزئي، وتقديم تسهيلات التي من شأنها المساعدة في تقليل التكلفة وزيادة الإنتاجية (التويجري، ١٩٨٤).

وبما أن القطاع الصناعي هو القائد لكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فإن الناتج ترتفع إنتاجيته عندما يستورد التكنولوجيا المتطورة، وترتفع عائداته عندما يستفيد من العناصر الإنتاجية على أكمل وجه، كما يشهد القطاع الصناعي ازدهارا في كافة مراحل تطوره من بداية استيراد السلع الإنتاجية ومتطلبات نشوء الصناعة وقيامها إلى عملية التصدير للسلع المنتجة، لذلك فإن الدول تسعى إلى تطوير إمكانيات القطاع الصناعي بجميع وسائل الدعم والتشجيع، كتوفير البنية التحتية، وإنشاء مدن صناعية، ومد الصناعة بالمواد الأولية،

بالإضافة إلى تمويل الواردات الصناعية اللازمة (بن مسعود، ٢٠١٦). يعتبر موضوع الواردات السلعية من المواضيع الحيوية التي تلقى اهتماما متزايدا في كافة الجوانب الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فالدول المتقدمة أدركت أن الإهتمام بالواردات يمهدها الطريق إلى التنمية والازدهار الاقتصادي، والدول النامية تحاول الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في رفع الكفاءة واستخدام الواردات السلعية بفعالية لتحقيق تنمية متوازنة.

ويرى الباحث أن الواردات السلعية تعد كمؤشر رئيسي للقطاع الصناعي بكافة مجالاته، حيث تعكس فعاليته استخدامها على القدرة التنافسية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، فهي عبارة عن العلاقة بين كمية الإنتاج من السلع والخدمات من ناحية، وكمية الواردات التي تسهم في إنتاج تلك السلع والخدمات من ناحية أخرى، مما يظهر الارتباط الوثيق بين فعالية القطاع الصناعي والواردات السلعية المتاحة، فهي تعكس أيضا مدى التركيز الرأسمالي في النشاط الصناعي.

٢-١ مشكلة الدراسة:

الاهتمام بالقطاع الصناعي وتطويره يعتبر هدفاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي في الأردن، كما يعتبر استيراد السلع من العناصر الأساسية والمهمة من أهم المتغيرات الضرورية في نمو وتطور القطاع الصناعي، باعتباره سبيلاً لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى

تكوين قاعدة إنتاجية ذاتية قادرة على المساهمة الفعالة في تنويع مصادر الدخل
وإيجاد بنیان اقتصادي متوازن.

٣-١ أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن للفترة
الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

ويتفرع عنه عدة أسئلة:

١. ما أثر الاستهلاك النهائي على الناتج الصناعي في الأردن للفترة الممتدة بين
(٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

٢. ما أثر الناتج المحلي الإجمالي على الناتج الصناعي في الأردن للفترة الممتدة بين
(٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

٣. ما أثر ناتج رأس المال الثابت على الناتج الصناعي في الأردن للفترة الممتدة بين
(٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha \leq 0,05$)
بين متوسطات اتجاهات أفراد عينة الدراسة لأثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في
الأردن تعزى للمتغيرات الديموغرافية؟

٤-١ فرضيات الدراسة:

من خلال تساؤلات الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر للواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن للفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

ويتفرع عنه مجموعة من الفرضيات:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستهلاك النهائي على الناتج الصناعي في الأردن للفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي على الناتج الصناعي في الأردن للفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج رأس المال الثابت على الناتج الصناعي في الأردن للفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

الفرضية الرئيسية الثانية : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين متوسطات اتجاهات أفراد عينة الدراسة لأثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

٥-١ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية العلاقة بين الواردات السلعية والقطاع الصناعي في الأردن، وأثرها على النمو الاقتصادي، وتعتبر الواردات السلعية من المواضيع الحيوية التي تلقى اهتماما متزايدا في كافة الجوانب الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والقطاع الصناعي يعتبر العامل المحفز لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود من أجل توفير البيئة الحاضنة للمشاريع الداعمة للاقتصاد الكلي والجزئي وتقديم تسهيلات من شأنها المساعدة في تقليل التكلفة وزيادة الإنتاجية في الاقتصاد .

٦-١ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيسي للتعرف على أثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن في الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠) ، ويتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعرف على أثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن.
٢. التعرف على طبيعة العلاقة بين الواردات السلعية والناتج الصناعي في الأردن.
٣. التعرف على أثر الاستهلاك النهائي على الناتج الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)؟
٤. التعرف على أثر الناتج المحلي الإجمالي في الناتج الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

٥. التعرف على أثر إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الناتج الصناعي في الأردن

بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)؟

٧-١ منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي والتحليلي على تحليل أثر الواردات السلعية والناتج الصناعي وجمع البيانات لهما، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي والذي يقوم على قياس العلاقات بين المتغيرات وذلك للتحقق من فرضية الدراسة، من خلال تحليل البيانات لمتغيرات الدراسة خلال الفترة المالية (٢٠١٧-٢٠٠٠) بالاستعانة ببرنامج

.Eviews 3.1

٨-١ نموذج الدراسة:

ويصاغ النموذج القياسي بالشكل التالي (حمدان , ٢٠١٢)

$$\gamma = C + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + U$$

حيث:

- C = القاطع , الثابت .
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = معالم النموذج القياسي.
- γ = الناتج الصناعي مقاسا بالقيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي).
- x_1 = الواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (% واردة السلع).
- x_2 = إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي).

- x_3 = نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية).
- U = المتغير العشوائي.

٩-١ التعريفات الاصطلاحية

الواردات السلعية: هو مصطلح تجاري يطلق على كل السلع التي يتم تزويد السوق المحلي به؛ لتغطية حاجة السوق من نقص في سلعة ما (عثامنة، ٢٠٠٥).

الناتج الصناعي: هو قياس ناتج القطاع الصناعي في الاقتصاد وتشمل الصناعة التحويلية، التعدين، والمرافق العامة، مما يجعل من الناتج الصناعي أداة هامة للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي، والأداء الاقتصادي في المستقبل.

الإستهلاك النهائي : السلع والخدمات التي تستهلكها الحكومة في تأدية خدمة للمجتمع وأفراده، وكذلك السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد.

الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة، وهي الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج .

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢ المبحث الأول: الواردات السلعية

١-١-٢ تمهيد

تعد التجارة الدولية من المواضيع القائمة المهمة في علم الاقتصاد، والتي تمتلك أهمية بالغة لتأثيرها البالغ على النمو والازدهار الاقتصادي، ففي القرن الثامن عشر وحتى اليوم ساهمت بشكل ملحوظ في تطور المفاهيم الاقتصادية، والتجارة الدولية برمتها، والذي يساهم في نضج العمل الدولي، وقوة اعتماد الدول إن القرن السابع والثامن عشر امتلك نصيباً من تطور مفهوم التجارة الدولية أو العمل الدولي فقد ظهر مفهوم التجارة الدولية في ظل تزايد الصادرات والواردات لجميع الدول (جويد، ٢٠١٣).

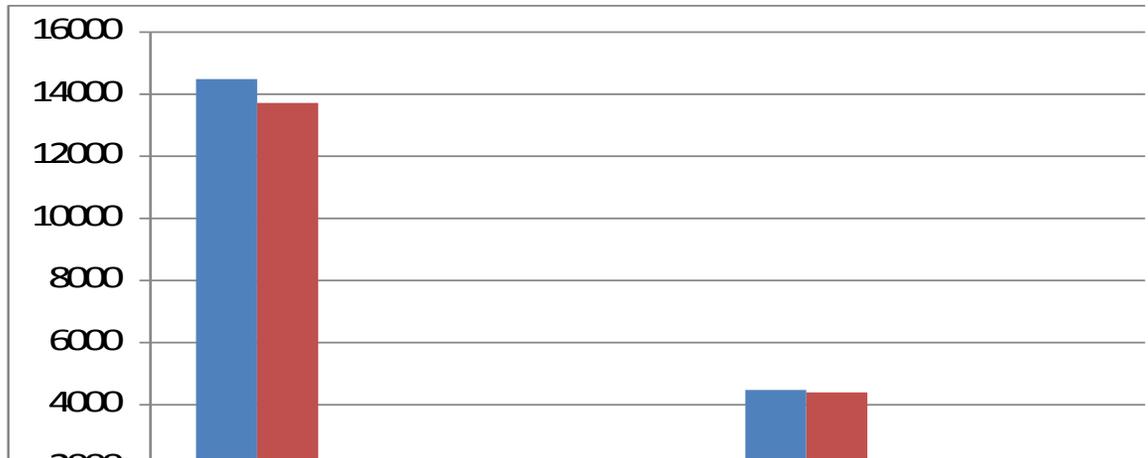
٢-١-٢ مفهوم التجارة الخارجية:

إن مفهوم التجارة الخارجية تتمحور حول التبادل المباشر أو الغير المباشر للسلع والخدمات بين الدول بغض النظر عن الحدود التنظيمية، مما ساهم في توليد دول مصدرة أو مستوردة، ويطلق عليها التجارة العالمية أو الدولية تشمل التبادل أو التفاضل التجاري لكل شيء قابل لذلك بين دول العالم أجمع الهدف منها إيجاد المنفعة للجميع.

وبلا شك أن التجارة الدولية تتيح للدول الخروج إلى حدود جغرافية شاسعة، ناهيك عن أنها تتم ضمن سياسيات وأنظمة مختلفة، كما تختلف الظروف السوقية والعوامل المؤثرة في التجارة الخارجية عن غيرها، ويعاب عليها في أنه من الصعب أن يتم نقل المواد وعناصر الإنتاج خارج الحدود الجغرافية، أي أنها تعد عملية مكلفة نسبياً، عدا أن هناك العديد من التكتلات الاقتصادية، والعديد من العملات المتوفرة بالسوق (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٩).

إذ قام (Smriti, 2017) بتعريف التجارة الدولية على أنها مجموعة من النشاطات تهدف إلى تبادل وتداول السلع والمنتجات بين دولة وغيرها، أي قدرة الدولة على تبادل وتقايض المنتجات أو الخدمات أو رؤوس الأموال من خلال الحدود الدولية، وشكل عاملاً مهماً في النمو الاقتصادي، وتأثر تأثيراً مباشراً على الناتج الإجمالي والناتج المحلي.

الشكل (١): التجارة الخارجية لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ (القيمة بالمليون دينار)



إذ يبين الشكل حجم الصادرات والواردات في الأردن لعامين ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٧ (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية)

٣-١-٢ أهمية التجارة الخارجية:

تكمن أهمية التجارة الخارجية في الدور التي تلعبه في النمو الاقتصادي، إذ إن الهدف الرئيسي للتجارة الخارجية هو تبادل ونقل المنتجات والخدمات بين الدول، كما تساهم التجارة الخارجية في الحد من الفقر من خلال رفع مستوى النشاط التجاري بالتالي تزيد مستوى معيشة الفرد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتعزز قدرتها التنافسية على مستوى الدول؛ وذلك بتقليل تكلفة البضائع الواردة، ومساعدتها في للوصول إلى رؤوس الأموال من خلال الاستثمارات، وهذا يساهم مباشرة في زيادة القيمة المضافة للمنتجات، كما تعزز من عمليات الابتكار الناتج عن التبادل المعرفي والاستثمار والتنمية، وخاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر، توفر الفرص للمجتمع المحلية بالمشاركة في الأسواق الجديدة؛ مما يساهم في توسيع نشاط أعمالها التجارية، فضلاً عن أنه تلعب دوراً أساسياً لعمليات تحسين الجودة ومعايير العمل من خلال زيادة المنافسة والتبادل المعرفي والتجاري بين الشركات (Vijayasri, 2018).

عدا ذلك فإن التجارة الخارجية تعد مصدراً رئيسياً لتوفر العديد من العملات الأجنبية في أسواقها، وهذا يعزز سيولتها النقدية التي تصنف من أهم العناصر للعمليات الاقتصادية، مما يساهم في زيادة القدرة الائتمانية للدولة بجميع عناصرها.

٢-١-٤ الواردات السلعية:

لقد تأثرت التجارة الدولية في الشرق الأوسط بشكل بالغ في التطورات الإيجابية والسلبية الناتجة عن السوق العالمي، مما أسهم بشكل مباشر على ارتفاع الأسعار والكلف للمنتجات والخدمات الواردة جراء اضمحلال الصادرات، وحسب دائرة الإحصاءات في عام (٢٠١٣) أن نسبة الواردات في تزايد إلى أن وصلت إلى ٧,٥٣ مليار دولار بنسبة ٨,١٢%، وذلك جراء ارتفاع الأسعار للدول المصدرة، وتزايد أسعار النقل واستيراد البضائع وغيرها.

حيث عرف (صخري، ٢٠٠٥) الواردات بأنها كافة المنتجات والخدمات التي تحصل عليها بلد ما من خلال التبادل أو المقايضة بالمنتجات وخدمات أخرى أو مال أو ذهب أو غيرها حيث تكون الواردات ذات تسعيرة مسبقة.

دالة الواردات :

هناك اتفاق للعديد من الباحثين حول دالة الواردات الكلية للنموذج التقليدي، حيث

تمت صياغتها كالتالي:

$$M_t = f(y_t, p_t^m, p_t^d)$$

حيث :

M_t : ترمز للطلب على الواردات الكلية في سنة ما.

y_t : ترمز للنتاج المحلي الإجمالي في السنة ما.

p_t^m : ترمز إلى أسعار الواردات في سنة ما.

p_t^d : ترمز إلى أسعار المنتجات المنتجة محليا في سنة ما.

كما يمكن صياغة الدالة بمتغيرين فقط كالتالي:

$$M_t = f(Y_t, \frac{P_t^m}{P_t^d})$$

حيث تعد هذه الصياغة من أكثر الصياغات المتداولة في العديد من الأبحاث

والدراسات التطبيقية التي تتناول موضوع الواردات، مما يسهل معرفة التقلبات التي تحدث في

الأسعار عن طريق تغير الدالة، أي كلما إرتفع أسعار الواردات السلعية كلما إنخفض الطلب عليها، أما إذا إرتفعت الأسعار محليا بالتأكد سيزيد ذلك من الطلب على الواردات السلعية.

كما يمكن أن تضاف محددات الطلب على الواردات، كما وردت عند العبدلي (٢٠٠٧)، حيث تم صياغتها كالتالي:

$$M_t = f(Y_t, P_t, Z_t, U_t)$$

على إعتبار:

Z_t تفسر محددات الطلب، و U_t تفسر الخطأ للقياس والتحديد.

٢-١-٥ العوامل المؤثرة على حجم الواردات:

١. الدخل: إذ يشكل الدخل من العوامل المهمة في التي تساهم في حجم الواردات، واستنادا للعديد من الدراسات أن حجم الواردات يرمز إليها بدالة تصاغ حسب الدخل الفعلي وأسعار الواردات للسلع المنتجة محليا، كالتالي:

$$M = (P_m / P_y, y / P_y)$$

M = حجم الواردات.

P_m : أسعار الواردات.

P_y : أسعار المنتجات المنتجة محليا.

Y : الدخل النقدي المحلي.

كما يمكن تفسيرها من خلال الدالة الواردات على الدالة الخطية، من خلال الصياغة التالية:

$$M=M_0+my$$

إذ تمثل m الميل الحدي للاستيراد، حيث يمثل مقدار التغيرات الفعلية في الواردات

للتغيرات الحاصلة في الدخل بوحدة واحدة.

٢. **السعر:** حيث يعد من المحددات الأساسية لحجم الواردات وعملية نقلها، إذ تمثل العلاقة بين الكمية المرادة وسعر المنتج المطلوب، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات، وذلك لأثر الإحلال الناتج عن الاستهلاك، ويؤدي ذلك إلى خفض الواردات، بالإضافة إلى تأثير الدخل الذي يتباين بارتفاع أو انخفاض أسعار الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الدخل، ومن العوامل أيضا هي أثر الإنتاج، أي كلما زاد نشاط العطاءات الصناعية المحلية قلة الواردات، والعكس صحيح.

٣. **السياسات الاقتصادية:** حيث تعمل السياسات على الحد من حركة الواردات من خلال تطبيق السياسات المتبعة في دولة ما كالتعريفات الجمركية، واللوائح الحكومية وغيرها.

٤. سياسات توزيع الدخل: إذ تؤثر سياسة توزيع الدخل بين جميع أطراف المجتمع في قدرة الطلب على الواردات، إي إذا تم توزيع الدخل لذوي الدخل المحدودة فأن السلع الإستهلاكية سترتفع معارضة بغيرها من الواردات، إي أن متطلبات الأفراد وأذواقهم واحتياجاتهم تؤثر مباشرة على الواردات السلعية بتغيير الدخل.

٢-٢ المبحث الثاني: الناتج الصناعي

تعد الأردن كباقي الدول تعطي أهمية كبيرة للقطاع الصناعي على اعتباره من القطاعات الديناميكية والهامة، إذ تعد من الدواعم الأساسية للاقتصاد الوطني، مما يسهم بشكل أساسي على عملية النمو في مجال الصناعة، جراء الاستخدام الأمثل للعمالة المحلية، وتقديم الدعم للآزم لتعزيز الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى أنه يساهم في تحريك العديد من الصناعات، وزيادة النمو الاقتصادي للدولة برمتها(القريناوي،٢٠٠٦).

فالعديد من الدول تسعى لرفع مستوى اقتصادها إلى مستوى الدول الصناعية المتقدمة، واللجوء إلى التعديل والتطوير على المواد الخام للزيادة من قيمتها، وجعلها أكثر ملائمة لحاجات وتوقعات طالبيها ومتطلباتهم، كما تكمن أهمية القطاع الصناعي في أنه يعمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وزيادة مستوى السيولة لديهم، واذ أنه هو الأساس لكافة المجالات الأخرى، فلا شك أنه يساهم في إستيراد التكنولوجيا والأنظمة

المتطورة؛ للرفع من عائداته والناجح الصناعي له، ناهيك عن أنه يستورد ويصدر السلع الإنتاجية وغيرها، مما يسهم في تحريك الاقتصاد، لذا فإن عملية تطوير القطاع الصناعي وتبنيه لجميع الوسائل الداعمة له، وتوفير البنية التحتية اللازمة، بالإضافة إلى تنمية الواردات الصناعية اللازمة (ملكاني، ٢٠١٧).

ولهذا، فإن تبني التكنولوجيا الداعمة للصناعة، واستيراد السلع المتقدمة وغيرها يشكلان دعامة أساسية لدعم الناتج الصناعي لأي دولة، وبالتالي بناء دعائم ثابتة للاقتصاد الوطني لتلبية متطلبات الصناعة والتزاماتها المختلفة، كما أنه يجعلها أكثر مقدرة على التنافسية، ومواجهة التحديات والعوائق التي تعيق تطورها، فضلا عن الاهتمام بالناتج الصناعي وتطويره في الأردن بشكل هدفا أساسيا للوصول إلى المستوى المطلوب من النمو الاقتصادي (حشاد، ٢٠٠١). بلا شك أن الموقع الإستراتيجي التي تتمتع به الأردن حولها لتجذب الاستثمارات سواء الأجنبية منها والمحلية خصوصا القطاع الصناعي.

٢-٢-١ واقع القطاع الصناعي في الأردن

إن واقع القطاع الصناعي في الأردن يعاني كثيرا من التنافسية الغير عادلة خصوصا الصناعات المحلية تكون مجبرة أحيانا على إغلاق هذا العمل، ولا تستطيع الإبقاء به؛ وذلك بسبب العقود المبرمة، والاتفاقيات الخاصة بالتجارة الحرة التي تم الاتفاق عليها مع العديد من

دول العالم، إذ سمحت هذه الاتفاقيات بدخول والمنتجات دون أي قيود، وبيعها بأسعار أقل من كلف إنتاجها محليا.

وأشارت إحصاءات غرفة الصناعة والتجارة لعام ٢٠١٧ إلى تمكن الاقتصاد الأردني خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٤ إلى التطوير والتغير على السياسات والاتفاقات الداعمة للنتائج المحلي، مما أسهم في تحقيق نمو حقيقي فيه بلغ في عام ٢٠١٤ حوالي (٣,١%)، ليصل إلى حوالي (١١١٤٧,٦) مليون دينار مقارنة بحوالي (١٠٨١٢,٨) مليون دينار خلال الأعوام الأخرى، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا متزايداً للأسعار الجارية بلغ حوالي ٦,٦ وصولاً إلى حوالي (٢٥٤٣٧,١) مليون دينار، أما بالنسبة للإنتاج الصناعي فقد بلغ حجمه حوالي (٢٢٦٨) مليون دينار، وقدرت نسبة النمو حوالي (٣,٧%)، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا النمو المتزايد في القطاع الصناعي سبب نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٢٤,٦%) ليكون من أهم القطاعات الاقتصادية على مستوى الأردن."



٢-٢-٢ أقسام الصناعات في

الأردن:

١. الصناعات التحويلية:

تعتمد الصناعات التحويلية على

العمليات والأنشطة والمهام التي يقودها

الموارد البشرية والآلات؛ للوصول إلى أكبر إنتاج ممكن الوصول إليه، أي أنه القدرة على إجراء التعديلات اللازمة للمواد الخام وجعلها ذات قيمة؛ للوصول إلى شيء جديد أو مبتكر، وأشار العديد من الباحثين إلى أن الصناعة التحويلية تعتمد إلى تلبية كافة احتياجات أفراد المجتمع من خلال توفير السلع الاستهلاكية والثانوية (التميمي، ٢٠١٥).

كما أنها تتعلق الطرق والأساليب المتبعة لتحويل الخامات بكافة أنواعها لجعلها قابلة للاستخدام في مجالات معينة، وتخدم أفراد المجتمع للاستخدام الاستهلاكي، كما أن الصناعات التحويلية تشمل العديد من القطاعات مثل الصناعة الغذائية والمنسوجات والحرف اليدوية، وأي صناعة تتطلب مجهود بشري وآلي.

ناهيك عن أن تطوير الصناعات التحويلية ونموها يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات؛ منها الموارد البشرية والمواد الخام والطاقة اللازمة لتنفيذ الصناعات التحويلية، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للمواد الخام، واستغلال الموارد البشرية لتحقيق النمو المطلوب لهذه الصناعات؛ لأن للمورد البشري أهمية بالغة في تنفيذ العمليات التصنيعية من خلال المهارات والخبرات والطاقات التي يمتلكونها؛ لتحقيق الفوائد الناجمة عن وجودها في بيئة العمل الصناعية (الراعي، ٢٠٠٣).

٢ . الصناعات الإستخراجية:

تعد الصناعة الإستخراجية من الصناعات التي تركز على إستخراج الخامات والمواد الأولية من باطن الأرض زمن فوقها، حيث تمر بعدة مراحل أولاً: مرحلة الكشف عنها، وثانياً استخراجها، وثالثاً: القيام بعملية الفصل والتنقية من المواد التي تشوبها، إذ أن عملية الكشف عن المواد الأولية، والبحث عن الخامات فوق وتحت الأرض يتطلب القدرة العظيمة، والخبرة الكبيرة، والآليات الضخمة التي تسهل عملية كشفها، ومعرفة كيفية استخراجها باستخدام الأجهزة الدقيقة، كما أن الصناعات الإستخراجية وعملياتها تتطلب دراسة حثيثة حول كيفية الإستخراج، وآلية تجهيز الموقع للإستخراج، وما هي المعدات المطلوب توفرها، ومن هم الأفراد العاملين الواجب تزويد هذا المرحلة، حيث تحوي الصناعة الإستخراجية على ثلاثة أنشطة أساسية، أولاً: استخراج الخامات مثل النفط الخام والغاز الطبيعي، وثانياً: إستخراج الخامات خاصة الخامات المعدنية (مثل الحديد الخام والنحاس الخام) تتطلب معدات ثقيلة، وثالثاً: استخراج الخامات الغير معدنية (مثل الفوسفات).

٢-٢-٣ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والكلي :

يسهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي مساهمة ملحوظة، حيث تتسق مباشرة مع النمو الاقتصادي ككل، وبنظر إلى الأهمية المتزايدة في القطاع، إذ أن الصناعات التحويلية

تساهم بما نسبته (٢٠%) من الناتج المحلي، وتسهم الصناعات الإستخراجية بما

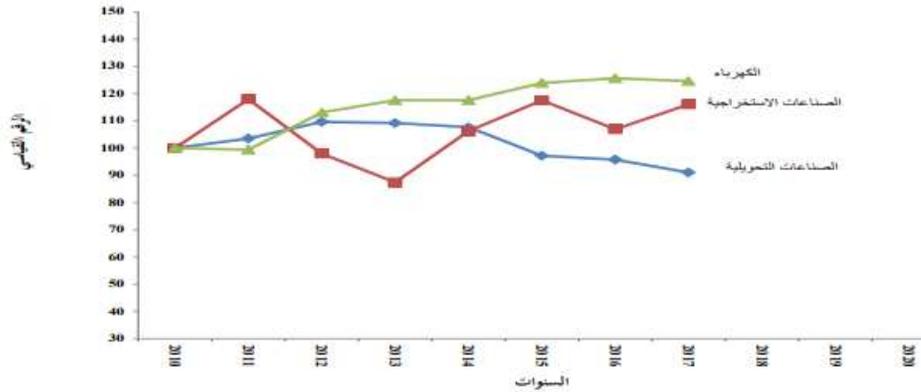
نسبته (١٧%)، وذلك حسب دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠١٣

الشكل (٢) الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لعام ٢٠١٧



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الشكل (٣) الرقم القياسي للصناعات الرئيسية لعام ٢٠١٧



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

٢-٢-٤ أهمية الصناعة في الناتج الصناعي

أن الدور الذي تتبناه الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن الدعم الذي تقدمه الصناعة للاقتصاد، والمحاولة في جعله مستقلا، مما دفع هذا القطاع لمعالجة أي خلل أو خطأ في الهيكل الاقتصادي المرتبطة في عطاءات أخرى، كما أظهر القطاع الصناعي قدرته على دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى الأثر الكبير الذي ينتج عن الصناعات التحويلية وأثرها على الصناعات الأخرى، وقدرته على رفع كفاءة وقدرات العاملين ومهاراتهم بشكل كمي ونوعي، حيث يوفر العديد من فرص العمل والوظائف التي تساهم في تطوير الناتج الصناعي وتنشيطه، كما أن يساعد في الإيفاء بالاحتياجات الضرورية للأفراد، مما يساهم في تقدم الاقتصاد ورفاهيته، وزيادة ميزان المدفوعات لاقتصاد الدولة (Aghion & Durlauf, 2006).

وتبرز أهمية الناتج الصناعي للأردن من أهمية الصناعات الرئيسية، الدور الإستراتيجي المفترض أن تؤديه لتنمية الاقتصاد الكلي للدولة، والمساهمة في عملية تطوير البنية الاقتصادية للأردن، وتلبية احتياجات ومتطلبات النمو الاقتصادي، مما يساهم بشكل مباشر إلى تنمية المستوى المعيشي للفرد، ولا شك فيه إن قطاع الصناعي يؤدي إلى تطور كافة المجالات المختلفة (Ben Ali, 2016).

وان أهم ما يميز هذه الدراسة أنها ركزت على أثر الواردات السلعية على الناتج الصناعي في الاردن في الفترة الممتدة (٢٠٠٠- ٢٠١٧) , ومدى تأثير الناتج الصناعي للمملكة باستيرادها للسلع والخدمات , وقياس الأثر بين الواردات السلعية والناتج الصناعي من خلال استخدام نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وبذلك اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها اكتفت بقياس العلاقة بين المتغيرين باستخدام الاسلوب الوصفي .

٣-٢ المبحث الثالث: الدراسات السابقة

١-٣-٢ الدراسات العربية

نصت العديد من الدراسات السابقة على وجود علاقة بين الواردات السلعية والناتج الصناعي، وفي ما يلي عرض لبعض الدراسات منها:
الدراسات العربية:

(١) الحسن وسليمان، (٢٠١٧)، استخدام تقنيات تنقيب البيانات في التنبؤ بحجم الصادرات والواردات دراسة حالة جمارك الصمغ العربي في السودان.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليلًا لبيانات من دورة الشهادة الجمركية لصادرات وواردات

الصمغ العربي في السودان في الفترة (من يناير ٢٠٠٦م إلى سبتمبر ٢٠١٥م شهريا)، وهي

الفترة التي وجدت لها بيانات متصلة لدعم القرار بوزارة المالية والاقتصاد الوطني. تم استخراج بيانات السلعة من قاعدة البيانات الرئيسي للجمارك السودانية كقيمة مالية وحجم للصادرات والواردات، وبما أن القيمة المالية تحدد تبعا الرئيسية للجمارك السودانية كقيمة مالية للكميات، فقد تم أخذ القيمة المالية متغيرا تابعا، والكميات متغيرا مستقلا، فاعتمدت الكميات في التحليل، حيث كانت مساهمة الدراسة في دعم القرار تتبع من الحاجة الماسة لرئاسة مجلس الوزراء في السودان لتقارير هذه السلعة من الصادر والوارد بالكميات. أظهرت النتائج أن حجم الصادرات أعلى بنسبة كبيرة من الواردات وأن كميات الصادرات والواردات متذبذبة مع الزمن وليس لها سلوك محدد.

(٢) ابن مسعود، (٢٠١٦)، النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في

الجزائر : دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠١٥

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية القطاع الصناعي في اقتصاد بلد سواء كان متقدم

أو متخلف نظرا لحجم المترابطات الأمامية والخلفية التي يخلقها القطاع الصناعي، والجزائر

من الدول التي اعتمدت على سياسة تصنيع لبناء اقتصاد قوي ومتنوع مستفيدة من إيرادات

القطاع النفطي ، وتم اعتماد نموذج VAR من أجل معرفة شكل العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في الجزائر وتوصلت إلى نتائج واقعية، حيث أن النمو الاقتصادي للجزائر يعتمد على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، وعند زيادة إيرادات قطاع المحروقات فإن النمو الاقتصادي يزداد، نتيجة زيادة المداخيل، والذي يعمل على زيادة الطلب الفعال على المنتجات الصناعية وكذلك زيادة القروض والأموال المقدمة للقطاع الصناعي مما يزداد ناتجه. في حين إن النمو الاقتصادي لا يتأثر بنمو القطاع الصناعي نتيجة لضعف هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

(٣) حسن، (٢٠٠٥)، أثر سياسات سعر الصرف علي الواردات المصرية خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٥.

هدفت الدراسة إلى تحليل آثار سياسات سعر الصرف في مصر المختلفة (سياسة

تثبيت سعر الصرف - سياسة التعويم المدار - سياسة تحرير سعر الصرف) على الواردات

السلعية بتقسيماتها المختلفة (واردات السلع الاستهلاكية) خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٥ وكذلك صياغة نموذج رياض وتشتمل الدراسة على ستة فصول , أما الفصل الأول فهو بعنوان الدراسات السابقة وفيه تم تناول بعض الدراسات السابقة التي تناولت عناوين متقاربة مع عنوان الرسالة .أما الفصل الثاني فهو بعنوان تطور سياسات سعر الصرف في الاقتصاد المصري(١٩٩٠-١٩٤٧),وفيه تم تناول النقاط التالية :-- خصائص سعر الصرف - نظم سعر الصرف (الثابت - المدار - المرن أو الحر) - تحليل لسياسات سعر الصرف في تلك الفترة ١٩٤٧-١٩٧٠.

٤) عثمانة، (٢٠٠٥)، النمو والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني: دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٨-٢٠٠٠)

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل النمو في القطاع الصناعي ومراحله وقياس مصادره المختلفة في الأردن، وكذلك دراسة وقياس مصادر التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي، وذلك من خلال بناء نموذجين قياسيين، النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات

الصغرى العادية على مرحلتين، والثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض الاختلالات في هيكل الصناعة الأردنية من حيث الإنتاج والتوظيف والتوزيع الجغرافي والحجم لصالح بعض الفروع الصناعية، وأن النمو الاقتصادي والنمو السكاني ارتبطا بارتفاع كل من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة قوة العمل الصناعية إلى إجمالي قوة العمل بشكل يعكس نمط التنمية غير المتوازنة الذي اتبعه الأردن بالتركيز على القطاع الصناعي. كما أظهرت الدراسة أن للنمو في كل من السكان ومستوى الأسعار العالمية والناتج المحلي الإجمالي أثرا إيجابيا على النمو الصناعي بعكس سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار، حيث بلغت المعاملات المقدرة لتأثيراتها في النموذج الأول. الترتيب على، (٠,٢٤-) و (٠,٠٠٧) و (٠,١٧) و (٠,٤٧)

(٥) وحמידات والمومني، (٢٠٠٣)، "المستوردات الوسيطة وأثرها على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن".

هدفت الدراسة إلى توضيح المستوردات الوسيطة وأثرها على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن للفترة (١٩٦٩-١٩٩٧)، والتي اعتمدت على الأسلوب الوصفي والقياسي

في منهجيتها، وقد توصلت باستخدام هذه المنهجية إلى أن الاستيراد من السلع الوسيطة تلعب دورا فاعلا في نمو قطاع الصناعات التحويلية وأنه ليس من مصلحة الدولة التوقف عن الاستيراد.

٦ قابل، (١٩٨٨)، "الصناعة العربية واستراتيجية الإحلال محل الواردات.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الصناعة العربية واستراتيجية الإحلال محل الواردات، وتطوير إمكانيات القطاع الصناعي بجميع وسائل الدعم والتشجيع، واعتمدت على الأسلوب الوصفي والتحليلي في منهجيتها، وقد توصلت باستخدام هذه المنهجية إلى أن سياسة الإحلال رغم ما تحتويه من سلبيات، إلا أنها صالحة للدول التي مازالت في المراحل الأولى للتصنيع، حيث تساهم في تنويع هيكل الاقتصاد القومي وتقليل الاعتماد على السلع الأولية، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

١) Khair, (2016), The Impact of Sudanese Pound Devaluation on the Balance of Payments Deficit before and during the Oil decade.

تهدف الدراسة الى معرفة أثر سياسة تخفيض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار على ميزان المدفوعات السوداني، ومدى أثرها على الصادرات والواردات وذلك خلال الفترات التي كان يعتمد فيها الاقتصاد السوداني على الإنتاج الزراعي (١٩٧٣م - ١٩٩٣م) ، والفترات التي سيطر عليها الإنتاج النفطي (٢٠٠٢م - ٢٠١٢م)، لأجل هذا الغرض استخدمت الدراسة كمنهجية شرط مارشال باستخدام بيانات سنوية لفترتي الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن المرونة المرجحة للصادرات والواردات للفترة (١٩٧٣م - ١٩٩٣م) كانت (٠,٠٧٣) و (٠,١٦٣) على التوالي، و للفترة (٢٠٠٢م - ٢٠١٢م) كانت (٠,٤٦٥) و (٠,٢٣١) على التوالي، من الواضح أن مجموع المرونات المرجحة للفترتين أقل من الواحد الصحيح وبالتالي وبناء على قاعدة مارشال فإن سياسة تخفيض الجنيه مقابل الدولار لن

تؤدي الى تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات السوداني بل تؤدي الى تقاوم مشكلة اختلاله. والجمود الذي يميز مكونات هيكل الاقتصاد السوداني والطبيعة الغير مرنة للمعروض من المنتجات الزراعية التي تهيمن على الصادرات السودانية (في الفترة الأولى) ، والطلب الخارجي الغير مرن على الصادرات (كما تظهر نتائج الدراسة) إلى جانب طبيعة للواردات الغير مرنة وعدم وجود بدائل محلية، هذه المحددات قد تقدم تفسيراً لنتائج الدراسة ، عليه وحتى يكون لسياسة تخفيض الجنية مقابل الدولار أثراً ايجابياً على ميزان المدفوعات يجب ان يصاحبها سياسات اقتصادية مناسبة.

٢) Nicholas; Mirko & John,(2015), Trade induced technical change? The impact of Chinese imports on innovation, IT and productivity.

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير المنافسة على الواردات الصينية على مقاييس واسعة للتغيير التقني - براءات الاختراع وتكنولوجيا المعلومات و - TFP باستخدام بيانات لوحات

جديدة في ١٢ دولة أوروبية من ١٩٩٦-٢٠٠٧. على وجه الخصوص، تم إعتقاد المنهج الوصفي من خلال الإطلاع على البيانات في الفترة الممتدة من ١٩٩٦-٢٠٠٧ ، وخلصت النتائج إلى إثبات أن الحجم المطلق للابتكار يزداد داخل الشركات الأكثر تضررا من الواردات الصينية في أسواق إنتاجها. وأن التصحيح يكون من أجل التجانس باستخدام إزالة الحصص الخاصة بالمنتج بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١. كما أدت منافسة الواردات الصينية إلى زيادة التغير التقني داخل الشركات وإعادة توزيع العمالة بين الشركات نحو شركات متقدمة تكنولوجيا. وتمثل ١٥٪ من تطوير التكنولوجيا الأوروبية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ (وأكثر من ذلك عندما نسمح بنقل الخدمات إلى الصين). كما أدى ارتفاع المنافسة في الواردات الصينية إلى انخفاض في العمالة وحصصة العمال غير المهرة. وعلى النقيض من الدول ذات الأجور المنخفضة مثل الصين ، لم يكن

الواردات الدول المتقدمة تأثير كبير على الابتكار.

٣) Ke & Wang, (2014),China's Imported Inflation and Global Commodity Prices.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التضخم للواردات في الصين من خلال أسعار السلع العالمية. واعتمدت على الأسلوب الوصفي والقياسي في منهجيتها وخلصت النتائج إلى أن أسعار السلع الصينية المستوردة ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسعار العالمية للسلع، وتتأثر أسعار السلع النهائية من الصناعات الأولية بشدة بأسعار السلع العالمية. وان هذا التأثير يقابله جزئيا عملية الإنتاج - أي أن أسعار السلع النهائية في الصناعات التحويلية تكون عموما أقل متأثرا بالأسعار العالمية. هذا يشير إلى أن سوق السلع الصينية لديه ارتباط وثيق مع أسواق السلع العالمية. ولذلك ، فإن ارتفاع أسعار السلع العالمية عموما يضغط على الأرباح في الصناعات التحويلية في الصين ؛ تستفيد الصناعات التحويلية بشكل عام من ارتفاع أسعار السلع العالمية.

Emmanuel, (2013), Trade liberalization effects on commodity

.imports in Cameroon

هدفت الدراسة إلى بيان الإفتراضات القائلة بأن زيادة المرونة السعرية النسبية لا ترتبط بزيادة استبدال الواردات وأن زيادة الدخل ومرونة صرف العملات الأجنبية لا ترتبط بدرجة أكبر من "انفتاح" اقتصاد الكاميرون يتم التحقيق فيها باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء . واعتمد الباحث على البيانات المتوفرة في المواقع المعتمدة في الفترة اتي إعتدها الباحث، وخلصت النتائج إلى يبين تصنيف إجمالي الواردات إلى المواد الخام والسلع الاستهلاكية والمتوسطة والسلع الرأسمالية أن المرونة السعرية النسبية طويلة المدى لطلب على الواردات أكبر من قيم المدى القصير، وهي أعلى من الوحدة للمواد الخام والسلع الاستهلاكية؛ مما يؤدي إلى رفض الفرضية الأولى لهذه الفئات من الواردات. والواردات عبارة عن مرن للدخل بالنسبة لرأس المال والسلع الوسيطة، كما أن النقد الأجنبي غير مرن بالنسبة لجميع فئات الاستيراد، مما يعني أن اقتصاد الكاميرون كان أقل انفتاحا على التجارة بشكل عام. يتم توفير بعض الآثار السياسية للنتائج.

**SCHOEYFLE,G, (1982), “Imports and Domestic
Employment: Identifying Affected Industries”.**

هدفت الدراسة إلى بيان الواردات وتوظيفها محليا وتأثيرها في تحديد الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي والقياسي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأسواق المحلية والدولية أدت إلى تطوير المؤشرات المحلية والتي تشكلت عن طريق الاستيراد، وأنه بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ ارتفعت حصة الواردات المحلية على السلع المصنعة بشكل معتدل.

الفصل الثالث منهجية الدراسة والتحليل القياسي

٣-١ الإحصاءات الوصفية

٣-٢ اختبار فرضيات الدراسة

٣-٣ معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

٣-٤ اختبار ديكي فيلر Dickey-Fuller اختبار جذر الوحدة

٣-٥ نتائج تقدير النموذج القياسي

تم الاعتماد على طريقة تحليل السلاسل الزمنية من اجل تحليل العلاقة بين الواردات السلعية والنااتج الصناعي وجمع البيانات لهما خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، وسعيا إلى اختبار فرضية الدراسة، إذ يهدف هذا الفصل إلى توضيح المنهجية المتبعة في الدراسة بإجراء التحليل القياسي، وذلك من خلال القيام باختبار الإحصاءات الوصفية وجذور الوحدة للمتغيرات، ومعاملات الارتباط الذاتي، واختبار طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومن ثم التحقق من صحة فرضية الدراسة.

٣-١ الإحصاءات الوصفية:

جدول (٢)

الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الوسيط	الوسط الحسابي	المتغيرات
2951.2	6367.5	7231.3	الناتج الصناعي مقاسا بالقيمة المضافة (% إجمالي الناتج المحلي)
3195.6	6621	6770.5	الواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (% واردات السلع)
1207	2361.2	2466.7	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% إجمالي الناتج المحلي)
1078993	2438424	2466516	نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)

يظهر من الجدول (٢) ان الوسط الحسابي لناتج الصناعي مقاسا بالقيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من (٢٠١٧-٢٠٠٠) بلغ بقيمة (٧٢٣١,٣) و بانحراف معياري بقيمة (٢٩٥١,٢)، بينما بلغ الوسط الحسابي للواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (٦٧٧٠,٥) وبانحراف معياري (٣١٩٥,٦)، وكان الوسط الحسابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بقيمة (٢٤٦٦,٧) وبانحراف معياري (١٢٠٧)، وبلغ المتوسط الحسابي لنفقات الاستهلاك النهائي بقيمة (٢٤٦٦٥١٦) وبانحراف معياري (١٠٧٨٩٩٣).

٢-٣ اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال تساؤلات الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد اثر للواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠).

ويتفرع عنه مجموعة من الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للاستهلاك النهائي على الناتج الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي على الناتج الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للناتج رأس المال الثابت على الناتج الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠).

٣-٣ معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول (٣)

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الناتج الصناعي مقاسا بالقيمة المضافة (%) إجمالي الناتج المحلي	لواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (%) واردات السلع	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% إجمالي الناتج المحلي)	نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)
الناتج الصناعي مقاسا بالقيمة المضافة (%) إجمالي الناتج المحلي	-----	0.954	0.985	0.954
الواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (%) واردات السلع	0.954	-----	0.982	0.988
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% إجمالي الناتج المحلي)	0.985	0.982	-----	0.972
نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	0.954	0.988	0.972	-----

يبين من الجدول (٣) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة حيث كانت على النحو

التالي (٠,٩٥٤ , ٠,٩٨٥ , ٠,٩٥٤) وكانت أكثر المعاملات ارتباطاً بين الناتج الصناعي

مقاساً بصناعة القيمة المضافة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت بقيمة (٠,٩٨٥).

٤-٣ اختبار ديكي فيلر Dickey-Fuller اختبار جذر الوحدة:

اختبار جذور الوحدة الناتج الصناعي مقاسا بصناعة القيمة المضافة (% إجمالي الناتج المحلي)

جدول (٤) اختبار جذور الوحدة الناتج الصناعي مقاسا بصناعة القيمة المضافة (% إجمالي الناتج المحلي)

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.906126	0.9928
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 02/15/19 Time: 14:07
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	0.021361	0.023573	0.906126	0.3792
C	742.0835	294.2306	2.522116	0.0235
R-squared	0.051897	Mean dependent var		982.0176
Adjusted R-squared	-0.011310	S.D. dependent var		525.9710
S.E. of regression	528.9370	Akaike info criterion		15.48975
Sum squared resid	4196616.	Schwarz criterion		15.58777
Log likelihood	-129.6628	Hannan-Quinn criter.		15.49949
F-statistic	0.821065	Durbin-Watson stat		1.522905
Prob(F-statistic)	0.379195			

تشير النتائج السابقة ان قيمة t-statistic (٠,٩٠٦١) بلغت الناتج الصناعي مقاسا بصناعة القيمة المضافة (% إجمالي الناتج المحلي) , وبلغت قيمة الـ prob لمتغير (٠,٩٩) , حيث انها غير دالة عند مستوى ٥%.

اختبار جذور الوحدة الواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (% واردات السلع)

جدول (٥) اختبار جذور الوحدة الواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (% واردات

السلع

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.203707	0.6454
Test critical values:		
1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1)
Method: Least Squares
Date: 02/15/19 Time: 14:07
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1(-1)	-0.084691	0.070359	-1.203707	0.2487
C	1465.860	744.5983	1.968659	0.0691
R-squared	0.093787	Mean dependent var		653.8125
Adjusted R-squared	0.029058	S.D. dependent var		1279.274
S.E. of regression	1260.551	Akaike info criterion		17.23295
Sum squared resid	22245827	Schwarz criterion		17.32953
Log likelihood	-135.8636	Hannan-Quinn criter.		17.23790
F-statistic	1.448912	Durbin-Watson stat		1.679181
Prob(F-statistic)	0.248661			

تشير النتائج السابقة ان قيمة بلغت t -statistic (-1,203) الواردات السلعية مقاسا
 بواردات المصنوعات (% واردات السلع), وبلغت قيمة الـ prob لمتغير (0,64), حيث انها غير
 دالة عند مستوى 5%.

اختبار جذور الوحدة إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% إجمالي الناتج المحلي)

جدول (٦) اختبار جذور الوحدة إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% إجمالي الناتج

(المحلي)

Null Hypothesis: X2 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.266460	0.9597
Test critical values: 1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(X2)
 Method: Least Squares
 Date: 02/15/19 Time: 14:08
 Sample (adjusted): 2001 2009
 Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2(-1)	0.036300	0.136231	0.266460	0.7976
C	249.6199	339.4126	0.735447	0.4860

R-squared	0.010041	Mean dependent var	331.9556
Adjusted R-squared	-0.131382	S.D. dependent var	396.0755
S.E. of regression	421.2913	Akaike info criterion	15.11766
Sum squared resid	1242405.	Schwarz criterion	15.16148
Log likelihood	-66.02945	Hannan-Quinn criter.	15.02308
F-statistic	0.071001	Durbin-Watson stat	2.076322
Prob(F-statistic)	0.797564		

تشير النتائج السابقة ان قيمة بلغت t -statistic (٠,٢٦٦) إجمالي تكوين رأس المال
الثابت (% إجمالي الناتج المحلي), وبلغت قيمة الـ prob لمتغير (٠,٩٦), حيث انها غير دالة
عند مستوى ٥%.

اختبار جذور الوحدة نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)

جدول (٧) اختبار جذور الوحدة نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة
المحلية)

Null Hypothesis: X3 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.662350	0.4312
Test critical values:		
1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X3)
Method: Least Squares
Date: 02/15/19 Time: 14:09
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X3(-1)	-0.132661	0.079803	-1.662350	0.1172
C	649096.7	291514.7	2.226635	0.0417
R-squared	0.155567	Mean dependent var		199612.1
Adjusted R-squared	0.099272	S.D. dependent var		473307.2
S.E. of regression	449200.2	Akaike info criterion		28.97846
Sum squared resid	3.03E+12	Schwarz criterion		29.07648
Log likelihood	-244.3169	Hannan-Quinn criter.		28.98820
F-statistic	2.763406	Durbin-Watson stat		2.692396
Prob(F-statistic)	0.117192			

تشير النتائج السابقة ان قيمة بلغت t-statistic (-1,662) لانفقات الاستهلاك النهائي (بالاسعار

الجارية للعملة المحلية) , وبلغت قيمة الـ prob لمتغير (0,43) , حيث انها غير دالة عند

مستوى 5%

3-5 نتائج تقدير النموذج القياسي

لتوصل الى النتيجة النهائية من حيث قبول او رفض الفرضية, يجب تقدير النموذج

القياسي وذلك باستخدام البرنامج القياسي (E-views) , حيث البيانات المتوفرة لكل من

الواردات السلعية واجمالي تكوين الرأس المال الثابت كانت اقل من سنة 2017. فقمنا بتقدير

المعادلة باستخدام @trend.

جدول (8) نتائج تقدير النموذج القياسي بين متغيرات الدراسة

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares

Sample (adjusted): 2000 2009
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1166.828	442.9756	2.634069	0.0388
X1	-0.736077	0.439144	-1.676161	0.1447
X2	3.317328	0.738761	4.490393	0.0041
X3	0.001166	0.001035	1.126419	0.3030

R-squared	0.980890	Mean dependent var	7231.290
Adjusted R-squared	0.971334	S.D. dependent var	2951.192
S.E. of regression	499.6643	Akaike info criterion	15.55492
Sum squared resid	1497987.	Schwarz criterion	15.67596
Log likelihood	-73.77462	Hannan-Quinn criter.	15.42215
F-statistic	102.6549	Durbin-Watson stat	1.974577
Prob(F-statistic)	0.000015		

تشير نتائج جدول (٨) لتقدير نموذج القياسي ان الواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (% واردات السلع) حيث بلغت قيمة t-statistic (-١,٦٧٦) وبلغت قيمة الـ prob (٠,١٤) وهذا يدل على وجود أثر سالب للواردات السلعية على الناتج الصناعي الأردني ولكن غير دال إحصائيا. وبناء عليه تقبل الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على انه (لا يوجد اثر للواردات السلعية على الناتج الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)).

تشير النتائج الجدول (٨) لتقدير النموذج القياسي أن إجمالي تكوين الرأس المال الثابت (% إجمالي الناتج المحلي) حيث بلغت قيمة t-statistic (٤,٤٩) وبلغت قيمة الـ prob (٠,٠٠٤) وهي اقل من ٥% ، لذلك يوجد أثر ايجابي ودال إحصائيا للناتج المحلي الإجمالي على الناتج الصناعي الأردني، وبناء عليه ترفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على انه (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للناتج رأس المال الثابت على القطاع الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)). وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للناتج رأس المال الثابت على القطاع الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠).

تشير نتائج الجدول (٨) لتقدير النموذج القياسي أن نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) حيث بلغت قيمة t-statistic (١,١٢٦) وبلغت قيمة الـ prob (٠,٣٠) وهي اكبر من ٥% ، لذلك يوجد أثر ايجابي ولكن غير دال إحصائيا لنفقات

الاستهلاك النهائي على القطاع الصناعي الأردني، وبناء على تقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للاستهلاك النهائي على القطاع الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠)).

الفصل الرابع ملخص النتائج ومناقشتها

٤-١ ملخص النتائج ومناقشتها

٤-٢ التوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمناقشة نتائج الدراسة، وذلك بالاعتماد على النتائج التي توصلت لها الدراسة، وتقديم التوصيات بالاستناد إلى النتائج التي خرجت بها الدراسة.

٤-١ ملخص النتائج ومناقشتها

١- دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات الدراسة (ديكي - فولر) ان متغيرات الدراسة كانت غير مستقرة.

ويعزو الباحث السبب في أن متغيرات الدراسة كـرأس المال الثابت يعكس قوة متزايدة في تفسير تباين معدلات النمو الاقتصادي مع مرور الوقت مما يدل على أهمية التركيز العمل على زيادة رأس المال الثابت للوصول إلى نمو اقتصادي ممكن، وذلك من خلال زيادة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية، والتي منها المشاريع الصناعية، بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي لا يتأثر بحجم الناتج المحلي وإنما يؤثر القطاع الصناعي والصناعات الجديدة على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وما يدل على ذلك أن قطاع الصناعة من القطاعات المهمة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة. ويعبر الناتج المحلي

الإجمالي عن القيمة السوقية لجميع الخدمات والسلع النهائية على المستوى المحلي، أي جميع ما يتم إنتاجه داخل حدود الدولة خلال مدة زمنية معينة، وهو يعتبر مقياساً لسير الاقتصاد وأدائه، حيث ترتبط زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي بزيادة حجم الاقتصاد الكلي، مما ينعكس على زيادة حجم الدخل الكلي، وزيادة حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

٢- كما تشير نتائج تقدير النموذج القياسي الخطي ان إجمالي تكوين الرأس المال الثابت (% إجمالي الناتج المحلي) حيث بلغت قيمة t-statistic (٤,٤٩) وبلغت قيمة الـ prob (٠,٠٠٤) وهي اقل من ٥% وبناء عليه ترفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على انه (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للناتج رأس المال الثابت على القطاع الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠٠٠-٢٠١٧).

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن رأس المال الثابت يتمثل في الأموال والمواد والأدوات اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي بهدف تجاري ويكون الهدف من المشروع الربح أو الإعلام أو الأعمال الإنسانية. وهو يؤثر على القطاع الصناعي حيث أن رأس المال الثابت يعتبر المبلغ المدفوع في تجهيز الأساسات المبدئية للصناعات، وهي عبارة عن المواد التي لا تتغير، ولا تدخل في التبادل التجاري، أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج، والتي يتم استخدامها في إنتاج السلع والخدمات المختلفة، ومن أهم الأمثلة على رأس المال الثابت في

معظم النشاطات الصناعية: الأرض، والأبنية والمنشآت، والآلات، والأجهزة، والطاقة المحركة، والتجهيزات، والمواد الأولية، والمواد المساعدة.

٣- كما أظهرت نتائج تقدير نموذج القياسي أن الواردات السلعية مقاسا بواردات المصنوعات (% واردات السلع) حيث بلغت قيمة t-statistic (-١,٦٧٦) وبلغت قيمة ال prob (٠,١٤) وهي اكبر من ٥% وبناء عليه تقبل الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على انه (لا يوجد اثر للواردات السلعية على القطاع الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠٠٠-٢٠١٧)).

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن الواردات السلعية تلبية حاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية و رأسمالية ومواد خام ضرورية للعملية الإنتاجية، وهي تعمل على إمداد المجتمع بما يحتاج من السلع والخدمات التي لا تتوفر مقومات إنتاجية لديه لإنتاجها، أو لارتفاع تكاليف الإنتاج في حال إنتاجها محليا ، كما وتعمل الواردات السلعية على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي.

٤- كما أظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي أن نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) حيث بلغت قيمة t-statistic (١,١٢٦) وبلغت قيمة ال prob (٠,٣٠) وهي اكبر من ٥% وبناء عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن (لا

٥- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للاستهلاك النهائي على القطاع الصناعي في الأردن بالفترة الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠٠٠).

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى إن الإنتاج يستهلك استهلاكاً نهائياً بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من السلع والخدمات أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك وبحيث لا تتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما وفي ضوء ذلك فإن الاستهلاك النهائي يفيد باستخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة. بالإضافة إلى أن السلع المنتجة لغرض الاستهلاك النهائي لا يتم استخدامها بغرض استخدامها في عملية إنتاج سلعة أخرى مما لا يعود على الاقتصاد الصناعي بالفائدة ولا يؤثر عليه، كما أن السلع النهائي لا تدخل في إنتاج وصناعة سلع جديدة كالسلع الوسيطة التي تدخل في صناعة السلع النهائية التي تستهلك بالكامل.

٦- كما أظهرت نتائج الدراسة أن R-squared بلغت قيمتها (٠,٩٨) وهي نتيجة مقبولة في قياس التباين بين الواردات السلعية والنواتج الصناعي في الأردن.

وربما يعود السبب في ذلك إلى الاهتمام بالنواتج الصناعي وتطويره إلى أن هناك ارتباط وثيق ما بين الواردات السلعية والنواتج الصناعي في الأردن.

٤-٢ التوصيات

١. التقليل قدر الإمكان من الواردات الصناعية لتشجيع الصناعات المحلية.
٢. زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية، وتقليل الرسوم على الصناعات المحلية.
٣. تشجيع إقامة الصناعات التي تستخدم مواد أولية مستخرجة أو منتجة محليا من أجل تعزيز القيم المضافة المتولدة في الصناعات الوطنية، وقد يتحقق ذلك من خلال تهيئة المقومات الأساسية لبنا قاعدة صناعية بتطوير البنى القائمة للصناعة واستصدار الحوافز والإعفاءات التشجيعية لهذه الصناعات.
٤. الاهتمام بالقطاعات الصناعية الإنتاجية التي لها القدرة على تحويل اقتصاد الدول من مستهلك إلى منتج يعتمد على ذاته، مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي.
٥. إجراء المزيد من الدراسات التي تبحث في أثر أنواع محددة من الواردات السلعية على القطاع الصناعي وتدعيم سياسة تشجيع الصادرات وذلك من خلال ربط نسب الإعفاءات الضريبية على الصناعة الوطنية بنسبة كل من صادراتها والقيم المضافة فيها لزيادة محلية الصناعة الوطنية.

المراجع

المراجع العربية:

التويجري، أحمد (١٩٨٤)، دليل الاستثمار الصناعي، إدار السعودية للخدمات الاستشارية، الطبعة السادسة، المملكة العربية السعودية.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (٢٠٠٩)، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، جسر التنمية - سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، ٣١: ٢-٣.

الحسن وسليمان، (٢٠١٧)، استخدام تقنيات تنقيب البيانات في التنبؤ بحجم الصادرات والواردات دراسة حالة جمارك الصمغ العربي في السودان. دائرة تقنية المعلومات، هيئة الجمارك، الخرطوم، السودان/مركز المعلومات الوطني، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية ١٦: ١١٨.

العبدلي، عابد (٢٠٠٧)، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٩ (٣٢).

الشعافي، (٢٠١٤)، أثر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي الليبي (١٩٧٠ - ٢٠١٠)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، ١ (٢)، ١٥٩-١٤٠. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

حمدان، بدر، (٢٠١٢)، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني في (١٩٩٥-٢٠١٠).

علوش، جعفر، (٢٠١٥)، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (٢٠١٤-١٩٨٠)، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، ٣١(١١)، ٩-٤٠.

القرياناوي، جبر (٢٠٠٦)، "قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحتلال الواردات"، الجامعة الإسلامية <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/69214.pdf>.

التميمي، عامر، (٢٠١٥)، "الصناعات التحويلية لتعزيز التنافسية"،

حسن (٢٠٠٥)، آثار سياسات سعر الأرصاف على الواردات المصرية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥.

الراعي، محمد (٢٠٠٣)، الصناعات التحويلية في فلسطين (دراسة)، فلسطين: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الدراسات والسياسات والسياسات الاقتصادية الاقتصادية.

بن مسعود، (٢٠١٦)، النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠١٥، ٩٣-١١٢.

حشاد، نبيل، (٢٠٠١)، "الجات ومنظمة التجارة العالمية- أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي"، الهيئة المصرية للكتاب، مصر.

جويد، رائد (٢٠١٣)، "النظرية الحديثة في التجارة الخارجية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ٥(١٧): ١٢٥-١٢٣.

منهل وحמידات، وليد والمومني، رياض (٢٠٠٣)، "المستوردات الوسيطة وأثرها على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الأردن". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢.

- صخري، عمر، (٢٠٠٥)، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عثامنة، عبدالباسط (٢٠٠٥)، النمو والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني : دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٨-٢٠٠٠) ، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد ٣٢ ، ١ العدد، ص ص (١٣-١).
- قابل، محمد(١٩٨٨)، "الصناعة العربية واستراتيجية الإحلال محل الواردات". مجلة شؤون عربية، ٥٤، جامعة المنوفية.
- ملكاني، عبد الحميد محمد سعيد، (٢٠١٧) ، "الصناعة"، الموسوعة العربية، ٢٢٩:١٢.
- مخضار، سليم،(٢٠١٧)، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بحوث العمليات وتسيير المؤسسات.

المراجع الأجنبية:

- Awad, Mohamed Khair ,(٢٠١٦), **The Impact of Sudanese Pound Devaluation on the Balance of Payments Deficit before and during the Oil decade.**
- Aghion, Ph. & Durlauf, S. (2006). **Handbook of economic growth (V.1A).** (1st Ed). North Holland.

Ben Ali, M. (2016). **Economic Development in the Middle East and North Africa (Challenges and Prospects)**. New York: Palgrave Macmillan.

Ke, Tang; Wang, shiyi, (2014), **China's Imported Inflation and Global Commodity Prices**. 3(50).

Khair, (2016), **The Impact of Sudanese Pound Devaluation on the Balance of Payments Deficit before and during the Oil decade**.

Emmanuel, N,(2013),**Trade liberalization effects on commodity imports in Cameroon**.

Nicholas, Bloom; Mirko, Draca; John, Van Reenen, (2015), **Trade induced technical change?** The impact of Chinese imports on innovation, IT and productivity

Schoeyfle, G,(1982), **“Imports and Domestic Employment: Identifying Affected Industries”**.

Smriti, Chand, (2017), "**The Meaning and Definition of Foreign Trade or International Trade – Explained**" ‹Your Article Library.

Vijayasri, (2018), "**THE IMPORTANCE OF INTERNATIONAL TRADE IN THE WORLD**", 112-113.www.semanticscholar.org.